

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٣٨٣**

الثلاثاء، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد حمود
	إسبانيا	السيد أويارثون
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة جاكوبوني
	ماليزيا	السيدة عدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد ماكلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الخامس للأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2015/70)

التقرير الثاني للأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤) (S/2015/82)

1504199 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق.

التقرير الخامس للأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2015/70)

التقرير الثاني للأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤) (S/2015/82)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من القانون الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من القانون الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/70، التي تتضمن التقرير الخامس للأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣).

كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/82، التي تتضمن التقرير الثاني للأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤).

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد ملادينوف، أود أن أغتنم هذه الفرصة، نظرا لأن هذه ستكون الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي يقدمها للمجلس بصفته الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، لأشكره على خدمته الاستثنائية. ويتمنى المجلس له كل النجاح إذ ينتقل إلى دوره الجديد باعتباره المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل معه بتلك الصفة.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض التقرير الثاني للأمين العام (S/2015/82) عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤)، وأيضا التقرير الخامس للأمين العام (S/2015/70) عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) بشأن مسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة ومسألة الممتلكات الكويتية المفقودة.

وإذ أستكمل فترة عملي بصفتي الممثل الخاص للأمين العام في العراق فإنني، وأستعير جملة – لا زلت ميالا للتفاؤل مع الشك – ما زلت ميالا للتفاؤل لأنه بالرغم من الأزمة الأمنية التي استمرت لسنوات، تحالف القادة السياسيون وقادة المجتمعات المحلية والقادة الدينيون في العراق لإنقاذ بلدهم من الإرهاب. فاليوم أكثر من أي وقت مضى، هناك إدراك متزايد بأنه لا يمكن للعراق المضي قدما إلا على أساس مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام التنوع وشمول الجميع. وظل هذا الإدراك واضحا بشكل متزايد بعد أن شرعت حكومة الوحدة الوطنية في معالجة العديد من الشواغل الطويلة الأمد للشعب العراقي. ومع ذلك، فإنني أيضا ميال للشك في أن أمور كثيرة قد تسير بشكل خاطئ. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسيطرا على معظم المحافظات الغربية في العراق؛ ويلزم التعزيز بشكل متأن للجهود الضعيفة المبذولة صوب تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية إذا أريد لها

أن تؤتي أكلها؛ في حين يعصف بالاقتصاد تدني أسعار النفط والارتفاع الكبير لتكاليف توفير الأمن.

ومنذ تشكيلها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اتخذت الحكومة خطوات هامة في تنفيذ برنامجها. فقد انخرطت مع بلدان المنطقة، وكل ذلك بهدف استعادة ثقة سكان العراق بالعملية السياسية وتعزيز الاستقرار. ومع السعي لتحقيق هذه الأهداف، لا يزال أكثر الأهداف الملحة للعراق هو استعادة السيطرة على الأرض التي استولى عليها تنظيم الدولة الإسلامية. وفي ذلك الصدد، اتخذت الحكومة تدابير هامة لإصلاح قطاع الأمن. وتعهدت السلطات بتقديم المساعدة العسكرية والمالية للقادة المحليين والمقاتلين القبليين لمعاونتهم في كفاحهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية. ومنذ بداية العام، انضم ٤٠٠٠ من الأنبار ونينوى كجزء من قوة الحشد الشعبي – وهي خطوة أولى في تأمين القوات المحلية لتحرير المحافظات الغربية في العراق.

وأناشد الحكومة تمكين هؤلاء المقاتلين المحليين والإسراع بتوفير كل الوسائل الضرورية لهم إذ أنهم يسعون إلى تحرير ديارهم من تنظيم الدولة الإسلامية، وفي الوقت نفسه دعم جهود التعافي وإعادة الإعمار أيضا. كما أناشد مجلس النواب اعتماد التشريعات الضرورية لإنشاء الحرس الوطني العراقي بغية تمكين المحافظات من تحمل المزيد من المسؤولية عن توفير أمنها بالذات. وفي كانون الثاني/يناير، قدمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون لتحقيق تلك الغاية.

ولا يمكن حل مشكلة تنظيم الدولة الإسلامية بالوسائل العسكرية حصرا؛ ومن المؤكد أن هذا سيؤدي إلى نتائج عكسية. ولذلك أرحب بالدعوات المستمرة إلى الوحدة التي يوجهها الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان. فأي مسعى لتحقيق الوحدة من خلال المصالحة يجب أن يقوم على أساس الدستور ومبادئ شمول الجميع، مع المشاركة الكاملة للقادة السياسيين والدينيين وقادة المجتمعات المحلية من جميع أنحاء العراق. كما لا بد من إيلاء تركيز خاص على زيادة دور النساء ومشاركتهن. وبهذه الصفة، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دعمت بقوة برنامج الحكومة لتحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

وفي الآونة الاخيرة، عقدنا في بغداد طاولة مستديرة بشأن التماسك الاجتماعي مع الممثلين السياسيين والدينيين البارزين في العراق وممثلي المجتمع المدني، الذي ناقشوا أسباب التوصيات التي قدمت إلى الحكومة. وفيما بعد، عقدت الأمم المتحدة مائدتين مستديرتين في كربلاء والبصرة، جمعتا القادة المحليين. وخلال هذه الاجتماعات، أكد المشاركون مجددا على أهمية تعزيز التماسك الاجتماعي والديني، فضلا عن أهمية إصلاح الانقسامات داخل المجتمع العراقي. كما يوسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرته للمصالحة بين المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية.

وإضافة إلى هذه التطورات، تحسنت العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بعد الاتفاق التاريخي بشأن صادرات النفط وتقاسم الإيرادات. كما يتجلى تحسين التعاون بين قوات الأمن العراقية ومتطوعي البشمركة والمجتمعات المحلية وقوات التحالف الدولي المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية. وما فتئ هذا التعاون أمرا رئيسيا في التصدي لأحدث التحديات الأمنية، بما في ذلك التهديدات لمدينة كركوك وقاعدة عين الأسد الجوية وأماكن أخرى في البلد.

وبالرغم من هذه الخطوات الإيجابية، فإن العملية محفوفة بالمخاطر. ولا يزال النزاع المسلح وأعمال الإرهاب تلحق خسائر مروعة بشعب العراق. ففي عام ٢٠١٤ قتل ١٢٠٠٠ من المدنيين على الأقل وأصيب أكثر من ٢٣٠٠٠. وفي كانون الثاني/يناير هذا العام وحده، بلغت الخسائر بين المدنيين أكثر من ٢٢٠٠، بمن فيهم ٧٩٠ قتيلا وإصابة حوالي ١٥٠٠ شخص. ولا تزال الهجمات الإرهابية اليومية تقريبا تستهدف

بصورة متعمدة جميع العراقيين – وبالأخص من الطائفة الشيعية، وأيضا من الأقليات العرقية والدينية – في جميع أنحاء البلد. والتقارير المستمرة عن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والاعتداءات التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد المدنيين أمر مروع. وأوضح تنظيم الدولة الإسلامية أنه لا يتردد في الإعلان صراحة عن الجرائم التي يرتكبها ضد الرجال والنساء والأطفال. ولا يزال مصدر قلق بالغ توفير أمان وأمن أعضاء الطوائف العرقية والدينية في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية – لا سيما الآلاف من النساء والأطفال الذين ما زالوا قيد الأسر. والأمر المثير للانزعاج بالقدر نفسه زيادة عدد التقارير عن الهجمات الانتقامية التي ترتكب على وجه الخصوص ضد أعضاء الطائفة السنية في المناطق المحررة من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

إن كل هذه الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان تمثل تهديدا خطيرا لتماسك العراق. وبعض المكاسب العسكرية التي حققها العراق مؤخرا في محافظات ديالى وصلاح الدين ونينوى شابتها ادعاءات بأن المليشيات قتلت المدنيين العزل ودمرت بشكل متعمد الممتلكات وأماكن العبادة. ومن الضروري أن تعمل الحكومة على وجه السرعة وبصورة حاسمة لتخضع لسيطرتها جميع الجماعات المسلحة التي تعمل خارج نطاق الدستور. ويخاطر الإخفاق في القيام بذلك العمل بتقويض عملية الوحدة والوطنية وتحقيق المصالحة التي تمس الحاجة إليها. ومع ذلك، ينبغي للأطراف السياسية أيضا أن تبدي ضبط النفس في بياناتها في مواجهة تلك الأعمال، التي تهدف بوضوح إلى تدمير النسيج الاجتماعي للعراق.

وفي ذلك الصدد أرحب بقرار الحكمة إجراء تحقيق كامل في المذابح التي يزعم ارتكابها في محافظة ديالى. وإذ أعيد صياغة ما قاله رئيس الوزراء العبادي، فإن الجريمة جريمة، أيا كان من يرتكبها، وينبغي إخضاع جميع المسؤولين عن ارتكابها للمساءلة. وما يثلج الصدر أيضا أنه، فيما نتكلم، يعقد رئيس العراق ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان اجتماعا مشتركا لتحديد التدابير الرامية إلى التصدي لأحداث الأيام الأخيرة.

وتواجه الحكومة التحدي الإضافي المتمثل في بيئة مقيدة للغاية من الناحية المالية. وفي علامة بارزة للنجاح في كانون الثاني/يناير، وافق مجلس النواب على ميزانية عام ٢٠١٥. وبالرغم من القيود الصارمة للغاية المفروضة على الإنفاق بسبب انخفاض إيرادات النفط، وزيادة تكاليف توفير الأمن وزيادة فاتورة أجور القطاع العام، تمكن البرلمان من تجنيب حوالي ٥٠٠ مليون دولار للمساعدة في إعادة بناء الحياة وسبل كسب الرزق في المناطق التي حررت من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وتعمل الأمم المتحدة بشكل فعال مع السلطات لإنشاء صندوق للتعافي وإعادة الإعمار يمكن من خلاله لحلفاء العراق وجيرانه وأصدقائه المساهمة في هذه العملية أيضا.

وربما الأمر الأكثر إلحاحا هو أن السلطات العراقية والأمم المتحدة بحاجة إلى مضاعفة جهودهما لدعم أكثر مليونين من المشردين داخليا الذي أجبروا على ترك ديارهم منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأود أن أذكر المجلس بخطورة الحالة على أرض الواقع بإبراز بعض الأرقام. ويحتاج حوالي ٢,٥ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية في العراق اليوم، ومنهم ٢,٢٥ مليون مشردون و ٥٠٠ ٢٣ لاجئون من التراع في سوريا. وحتى الآن، ازداد سكان إقليم كردستان بحوالي ٣٠ في المائة بسبب تدفق اللاجئين. وبالرغم من سخاء المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد، فإن ثلث المشردين داخليا في المناطق التي يسهل الوصول إليها يعيشون في مبان غير مكتملة ومهجورة وأماكن مؤقتة للمأوى ومستوطنات عشوائية. وهم معرضون لخطر شديد ويعتمدون على المساعدة من أجل البقاء.

وأود أن أقرع ناقوس الخطر. إن ستين في المائة من العمليات الإنسانية في العراق من المرجح أن تغلق أبوابها أو تقلص ما لم تتلق التمويل في الأسابيع القليلة المقبلة.

ستتوقف الإمدادات الغذائية في منتصف أيار/مايو ما لم يتم تلقي التمويل قبل نهاية آذار/مارس. ستتوقف إمدادات الأدوية الأساسية في نهاية آذار/مارس. وقد وضع فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني، بقيادة منسقة الشؤون الإنسانية المعينة حديثا السيدة ليزا غراند، قائمة بأولويات المسار السريع التي لا يمكن تأجيلها أو تجاهلها. ونحتاج بشكل عاجل إلى ما يقرب من ١٥٠ مليون دولار لدعم المشردين داخليا، الذين تعد احتياجات حمايتهم لإنقاذ أرواحهم هائلة ومن المرجح أن تزداد. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي في ذلك الصدد، في الوقت الذي يعاني فيه العراق من الضعف الشديد وحينما يكون من شأن تقديم الدعم للعمليات الإنسانية إحداث فرق حاسم في اتجاه مسار البلد.

وإذ أختتم مهمتي في العراق، أود أن أوجه رسالة إلى حكومة العراق لتشجيعها على التحرك السريع نحو التنفيذ الكامل للبرنامج الوزاري والاتفاق السياسي. إن هاتين الوثيقتين بمثابة العامل الرئيسي لرؤية العراق يمضي قدما بنجاح. وينبغي الانتهاء بشكل سريع من المناقشات بشأن الموافقة على التشريع اللازم لتشكيل الحرس الوطني. وهذا أمر هام لتمكين المحافظات من تولي قدر أكبر من المسؤولية عن أمنها الخاص. كما سيساعد على خضوع جميع الأسلحة بشكل حاسم لسيطرة الدولة. والأهم، ينبغي للحكومة العمل بحزم لإعادة بناء القوات المسلحة على أساس وطني بحق.

إن جزءا من الاتفاق السياسي الذي كان أساسا لتشكيل الحكومة منح العفو وتنقيح قانون العدالة والمساءلة من أجل السماح للعراقيين الذين لم يرتكبوا الجرائم في ظل النظام الوحشي لصدام الحسين بالمضي قدما في حياتهم، وإيجاد مكانهم في بلدهم.

وفي ظل التصدي للتحديات السياسية والأمنية، يجب أن يظل البرنامج الاجتماعي والاقتصادي موضع تركيز. إن معالجة جيوب الفقر المدقع، لا سيما في جنوب البلد، وتوفير نوعية جيدة من الخدمات الاجتماعية، وتوفير مناخ الأعمال التجارية للمستثمرين، ومكافحة تفشي الفساد، وربما الأكثر إلحاحا، تيسير عودة الأشخاص المشردين إلى ديارهم، وإعادة بناء المناطق المحررة من تنظيم داعش – جميع تلك السياسات عوامل رئيسية لإحلال السلام الاجتماعي في العراق. كما أغتنم هذه الفرصة لأؤكد للعراق حكومة وشعبا أن الأمم المتحدة ستواصل تقديم المساعدة والخبرة الدوليتين في تلك العملية.

وأود أن أنتقل بإيجاز إلى التقرير الخامس للأمين العام عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، بشأن مسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة، ومسألة الممتلكات الكويتية المفقودة.

لا تزال العلاقات العراقية – الكويتية ترتقي. الزيارات العراقية الرفيعة المستوى، ونتائج الاجتماع الرابع المشترك للجنة الوزارية مشجعة للغاية. ستأخذ قنصليتا الكويت في البصرة وإربيل، حينما يتم فتحهما، علاقات العراق والكويت إلى المستوى التالي.

وكنت أود أن أبلغ المجلس بإحراز تقدم مماثل بشأن المفقودين الكويتيين والمحفوظات الوطنية الكويتية منذ التقرير السابق (S/2014/776). ومن المفهوم أن تشعر الحكومة الكويتية وشعبها بخيبة الأمل لأنه لم يحرز شيء ملموس منذ سنوات عديدة الآن. وتشاطر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق خيبة أملهم. وضعنا تركيزاً كبيرا على الشهود، ونواصل التأكيد على أنه ينبغي الاستفادة من

التطورات العلمية والتكنولوجيا الأحدث. وسافر أحد الشهود الذي حددت هويته البعثة مؤخرا إلى الكويت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وللأسف لم تسفر تلك الزيارة عن أي شئ هام، وعملت البعثة والحكومة العراقية بجد من أجل إتمام تلك الزيارة. وما زال الوقت عدونا الأشرس. ويعمل فريقنا من أجل الوصول إلى شاهد آخر، الذي ما زال في الخارج، والذي تعتقد الكويت أنه يمتلك المفتاح لتحديد موقع دفن قد يحتوي على نحو ١٨٠ من رفات الموتى.

وأود أن أؤكد للمجلس ولأسر المفقودين الكويتيين أن الأمم المتحدة ستواصل بذل قصارى جهدها للوفاء بولايتها. بيد أن السبيل إلى تحقيق تقدم ملموس يكمن أساسا في أيدي الطرفين. والنوايا الحسنة بين الكويت والعراق في أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٩٠. وأعتقد أن هذه لحظة مواتية للغاية لقيادتهما للتآزر بشأن هذه المسألة الإنسانية الهامة، واستعراض الجهود المبذولة حتى الآن، واتخاذ قرار بشأن مسار العمل الجديد. وقد تكون الموارد والتكنولوجيا واتباع نهج جديد جميعا مطلوبة. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، كما هو الحال دائما، على استعداد لدعم تلك العملية.

وإذ أختتم ولايتي بصفتي ممثلا خاصا للأمين العام للعراق، أود أن أقول، على المستوى الشخصي، كيف أخجل الشعب العراقي تواضعي. لعقود عاش الشعب العراقي مع الدكتاتورية والنزاع والإرهاب، لكنه يواصل عزمه على بناء دولة ديمقراطية. شوهت الأجيال وترعرعت في خوف – خوف الاضطهاد، الخوف على مستقبلهم، الخوف على حياتهم. أصيب المجتمع العراقي بجروح عميقة، وسيستغرق وقتاً طويلاً ليتعافى. ولكن الدواء هو التطلع إلى الوحدة والمصالحة، وعدم اللجوء إلى السياسات الفاشلة التي انتهجت في الماضي.

يزدهر تنظيم داعش حينما يصاب العراق بالوهن، ويكون العراق ضعيفا حينما ينقسم نتيجة السياسات الطائفية وحينما تتغلب المحسوبية السياسية على الولاء الوطني. ومع ذلك، ينبع تفاؤلي الثابت تجاه البلد من روح مواطني الشعب العراقي العاديين، الذين هبوا للدفاع عن بلدهم في صيف العام الماضي، الذين خرجوا للتصويت بالرغم من السيارات المفخخة والهجمات الإرهابية، هؤلاء العراقيون الذين لا يعبأون إذا كان شخص ما شيعيا أو سنيا أو مسيحيا أو إيزيديا أو كرديا أو عربيا أو من أي طائفة أخرى. إنها الغالبية الساحقة من المواطنين العراقيين العاديين الذين لا يوجد أمامهم بلد أجنبي ليفروا إليه، ولا جواز سفر أجنبي يعتمدون عليه. هؤلاء هم الرجال والنساء الذين سيبنون عراقا جديدا. ما يمكننا نحن في المجتمع الدولي ويجب علينا أن نفعل هو مساعدتهم على النجاح. يجب أن نقدم لهم الدعم لبناء الديمقراطية، التي لن يشعر أغلبية العراقيين بالأمن بدونها، ولن يتسنى بدونها حماية حقوق الإنسان. يجب أن نعمل معهم من أجل تحقيق توازن فيما بين طوائفه المتنوعة داخل البلد، لأنه بدون التوازن سيستشري العنف والتطرف. يجب أن نساعدهم في كفالة تحقيق العدالة، لا الانتقام، عن الجرائم المرتكبة في الماضي وانتهاكات اليوم. وأخيراً، يجب أن نمنح شعب العراق ما يستحقه من الاحترام والكرامة. تلك هي المهمة النبيلة للأمم المتحدة في العراق.

وأود أن أشكر حكومات أعضاء المجلس والأمين العام على الوحدة التي أبدوها في دعم العراق، وللدعم الثابت لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وعلى الثقة التي وضعوها في لقيادة هذه البعثة التي اضطلعت بمهام شاقة. كما أود أن أعرب عن امتناني العميق لزملائي في البعثة، وفي الأمانة العامة، وفي الفريق القطري التابع للأمم المتحدة على التزامهم وإقدامهم وعلى ما اضطلعوا به من عمل شاق خلال السنوات. كما أود أن أشكر العراق حكومة وشعبا على الضيافة التي قدموها لي وعلى صداقتهم، وعلى ما أبدوه من شجاعة يومية

تمثلت في عدم الاستسلام أبدا في مواجهة الإرهاب. لقد كان شرفاً لي العمل بوصفي ممثل الأمين العام للعراق.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأود أن أشيد بجهود البعثة الدائمة لشيلي على إدارتها الكفؤة لمجلس الأمن في الشهر الماضي. ونتقدم بالشكر للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الهامة والوافية.

أولا يقدم العراق حكومة وشعبا الشكر والتقدير إلى روسيا والصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكافة أعضاء مجلس الأمن على إصدارهم القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) في إطار الفصل السابع الذي يجفف المنابع المالية والموارد من العصابات الإرهابية.

سلط تقرير الأمين العام (S/2015/82) الضوء بإيجابية وموضوعية على التطورات الميدانية في العراق ومنجزات حكومة رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي منذ منحها الثقة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، والذي يبين التزام حكومة العراق في إحراز تقدم في البرنامج الذي اقترحت تنفيذه خلال الستة أشهر الأولى بالرغم من التحديات الأمنية والإنسانية والاقتصادية الصعبة التي يواجها العراق، لضمان تحقيق المساواة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتعزيز العلاقات مع دول المنطقة والعالم، واضعة في أولوياتها محاربة كيان داعش الإرهابي.

وفي إطار تعزيز الاستقرار السياسي الداخلي، أقر مجلس النواب قانون الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠١٥ والذي يمثل محورا أساسيا لتحريك عجلة الاقتصاد العراقي.

ودلالة مهمة على وجود تفاهمات سياسية عكست إدراك القيادات السياسية العراقية لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها في هذه المرحلة الحرجة التي يمر منها العراق.

إن حكومة العراق مستمرة في تعزيز المصالحة الوطنية على جبهات متعددة، حيث قامت الحكومة بالتواصل المكثف مع القيادات السياسية والعشائرية ورجال الدين من مختلف الطوائف من خلال عقد مؤتمرات مصالحة تهدف إلى تقوية الأواصر الوطنية بينهم والخروج برسالة موحدة جوهرها أن المصلحة الوطنية هي الأسمى، إيمانا منهم بأن التعاون بين القوات العراقية والبيشمركة والحشد الشعبي وأبناء العشائر لمحاربة كيان داعش الإرهابي أمر أساسي ومهم.

وفي هذا الصدد، انتهت الحكومة مؤخرا من صياغة قانون تأسيس الحرس الوطني الذي قدمته إلى مجلس النواب للمصادقة عليه والذي يهدف إلى توفير الفرصة لانخراط أبناء العشائر والحشد الشعبي في جميع المحافظات للدفاع عن مدنهم ويكون مرتبطا بالهيكلية العسكرية العراقية وتحت إمرة وزارة الدفاع ورئاسة الأركان. وتم أيضا خلال هذه الفترة، التوصل إلى اتفاق سياسي هام بين الحكومة المركزية وبين حكومة إقليم كردستان حول توزيع موارد العراق الطبيعية، على مجمل مكونات الشعب العراقي بصورة عادلة، مما يعد خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح والالتزام مع الإقليم كشريك أساسي في الوطن، مما سيمهد الطريق لإبرام اتفاق طويل الأمد.

في إطار تعزيز مبدأ سيادة القانون ومكافحة الفساد، اتخذت حكومة العراق تدابير إصلاحية وإدارية وتشريعية وقضائية تهدف إلى توحيد الصف الوطني وإشاعة روح العدالة والمساواة بين جميع المواطنين، حيث تعمل الحكومة الآن على مراجعة جميع القطاعات الحكومية لتحديد بؤر الفساد وإجراء الإصلاحات الضرورية وجلب المقصرين إلى العدالة، بمن فيهم بعض القادة العسكريين وتهيئة بيئة جاذبة للمستثمر الأجنبي

للاستفادة من الفرص التجارية المتوفرة والمشاركة في إعادة الإعمار، وتقوم أيضا بمراجعة قانون المساءلة والعدالة وإحالته إلى البرلمان لتسهيل إعادة إدماج أعداد كبيرة من الموظفين الحكوميين السابقين الذين لم يرتكبوا جرائم ضد الشعب العراقي، بغية تعزيز وحدة الصف العراقي. وتم توقيع أمر يلزم القوات الأمنية ووزارة العدل بحماية حقوق الإنسان للمعتقلين في السجون العراقية، ويشمل تسجيل سجل مركزي لكل المعتقلين يتضمن سبب اعتقالهم وجدولا زمنيا لتقديمهم إلى المحاكم. وقد أشارت الفقرة ٥١ من تقرير الأمين العام إلى وجود تقارير عن حدوث خروقات من بعض الفصائل المسلحة، وهنا نود أن نبين بأن السيد رئيس الوزراء قد أصدر أمرا تنفيذيا بتشكيل لجنة تحقيق في هذه الحادثة.

إننا نجدد تأكيدنا أهمية التزام جميع الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٤) الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتجفيف مصادر تمويله. ولا يوجد حل بديل للتعاون الدولي للقضاء على الإرهاب، وقد أوضحنا في العديد من المناسبات بأنه لا توجد دولة في مأمن من خطر الإرهاب ونتطلع إلى دور أكثر فعالية، خصوصا من جانب الدول المجاورة لنا في مجال التعاون الاستخباري ومشاركة المعلومات وضبط الحدود، حيث أن الجماعات الإرهابية أباحت كل المحرمات الإنسانية وغير الإنسانية كقتل النفس البشرية وارتكاب أبشع الأعمال الإرهابية الإجرامية في حق مكونات الشعب العراقي من الشيعة والسنة والمسيحيين والتركمان واليزيديين والشبك، والتي ترقى إلى جرائم إبادة جماعية ضد الإنسانية يحاسب عليها القانون الدولي، وكذلك الاتجار بالأعضاء البشرية وسرقة وتهريب الآثار والنفط، وتقوم القوات العراقية وقوات البيشمركة بدورها بالتعاون مع الحشد الشعبي والتنسيق مع أبناء العشائر وبمساندة دولية شاملة، مكافحة الإرهاب حيث تم كبح توسع كيان داعش ولكننا لا نزال في حاجة إلى مساعدة أكبر لدحره.

إن حماية المدنيين هي مسؤولية أساسية لحكومة العراق، وقد أدى الإرهاب إلى نزوح ما يقارب مليوني شخص هاجروا من مناطق سكناهم، بالإضافة إلى اللاجئين السوريين الذين يستضيفهم العراق والبالغ عددهم ربع مليون مواطن، ولذلك تسعى الحكومة بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في هذا المجال لتوفير الاحتياجات الإنسانية الضرورية لتخفيف معاناهم وضمان تسهيل عودهم إلى مناطق سكناهم بعد تحريرها من سيطرة كيان داعش الإرهابي. وقد خصصت الحكومة العراقية مبلغ بليون دولار خلال عام ٢٠١٤ وكذلك مبلغ بليون دولار أمريكي في موازنتها لعام ٢٠١٥ لمساعدة النازحين. ولا يزال العراق في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي لمعالجة الأزمة الإنسانية التي سببها كيان داعش الإرهابي والاستمرار في مساعدة العراق على تلبية الاحتياجات الإنسانية خصوصا في خلال فصل الشتاء حيث تنخفض درجات الحرارة وتشتد مصاعب المعيشة.

يعد عام ٢٠١٥ عاما حاسما بالنسبة للحكومة العراقية لتحرير جميع المناطق التي استولى عليها كيان داعش الإرهابي، بمساندة التحالف الدولي الذي يقاتل معنا جنبا إلى جنب ضد الإرهاب كما أن العراق في حاجة لمساعدة في حملة إعادة إعمار المناطق المحررة التي تضررت نتيجة الإرهاب وعودة سكان هذه المناطق إلى منازلهم وتوفير فرص العمل. وعليه فقد اقترح العراق في مناسبات عدة تأسيس صندوق لإعادة إعمار المناطق المتضررة في شمال وغرب العراق.

وعلى صعيد العلاقات مع دول الجوار الإقليمي، يستمر العراق في تعزيز علاقاته مع جميع دول الجوار لتنسيق الجهود لمحاربة الإرهاب بفعالية أكبر، حيث زار فخامة الرئيس كل من السعودية وقطر وكذلك زار رئيس الوزراء الدكتور

العبادي مؤخرا دولة الكويت وإيران والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وتركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي أدت إلى إبرام اتفاقات بشأن تعزيز التعاون الأمني والاستخباري من أجل هزيمة كيان داعش الإرهابي، وبحث خططا لتعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والنفطي والاستثمار والتجارة وحماية الحدود، وتمثل كذلك الحضور القوي للسيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مؤتمرات بروكسل ولندن وبرلين لدول التحالف ضد الإرهاب.

يحرص العراق على الاستمرار في تطوير العلاقات مع دولة الكويت الشقيقة وتثمين مواقف الكويت الداعمة للعراق، وفي هذا الصدد، نشكر دولة الكويت على تفهمها للظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق جراء الحرب ضد كيان داعش الإرهابي وتعاونها فيما يخص تأجيل دفع التعويضات البالغة ٥ في المائة من صادرات النفط العراقي لعام ٢٠١٥، ويبقى العراق حريصا على الاستمرار في بذل جهود حثيثة لإيجاد رفات المفقودين الكويتيين والأرشيف الوطني الكويتي للتوصل إلى نتائج ملموسة لهذين الملفين انسجاما مع الاتفاق الذي نتج عن اجتماع اللجنة المشتركة العراقية الكويتية في بغداد.

في الختام، تبذل حكومتي شتى الجهود للمضي قدما على المسار الديمقراطي وحماية المكتسبات الديمقراطية، التي أكد عليها الدستور سواء من خلال المصالحة الوطنية أو القضاء على داعش وتحرير المناطق التي في حوزتها وتوثيق العلاقات مع دول الجوار. وذلك في ظل تحديات أمنية جسيمة لا يمكن أن تواجهها دولة بمفردها، ومن هنا، نثمن دور التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وكذلك الدول العربية، كما نثمن جهود الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تقديم المشورة والدعم لحكومة العراق، ونشيد بشجاعتهم في الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية في هذه الظروف الصعبة التي يمر منها بلدي، ولا يسعنا إلا أن نكرر تقديرنا وشكرنا للسيد نيكولاي ملادينوف على تفانيه وعمله الدؤوب لمساعدة العراق خلال فترة رئاسته للبعثة في العراق، ونتمنى له النجاح والتوفيق في مهمته القادمة.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا حول هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.